

وصف الحالة الاجتماعية						
المقاطعة		رقم التسجيل	الفئة	رقم التحكم	المقاطعة	
					الاسم	

اتفاقية وتفويض بدفع مطالبة مساعدات طبية

حيث أننى أمتلك الحق أو سبب رفع الدعوى الناجم عن إصابة شخصية، أي أن:

وقُدّم طلب إلى إدارة الخدمات الإنسانية بولاية بنسلفينيا، للحصول على مساعدات طبية لرعايتي المتعلقة بالإصابة.

وبناء عليه، ففي مقابل هذه المساعدات الطبية المدفوعة مؤقتا إلى حين الفصل في أو تسوية الحق أو سبب للدعوى، فإنني أوافق بهوجبه على أن أدفع لإدارة الخدمات الأنسانية بولاية بنسلفانيا أي مطالبة للحصول على هذه المساعدة المدفوعة مؤقتا والتي تبين لاحقًا دفعها بشكل خاطئ نتيجة للفصل في أو تسوية الحق أو سبب الدعوى. وتكون مطالبة إدارة الخدمات الإنسانية بولاية بنسلفانيا بقيمة المساعدات الطبية التي دُفعت بشكل خاطئ معادلة لمقدار هذه المساعدات المدفوعة مؤقتا للحصول على الرعاية الطبية أو الخدمات المتعلقة بالإصابة المذكورة أعلاه، أو مبلغ المال الذي استلمته نتيجة للفصل في أو تسوية الحق أو سبب الدعوى، أيهما أقل.

وأقر بموجبه بأن كافة الرسوم القانونية والتكاليف العرضية تقع على مسؤوليتي الشخصية بأكملها ولا يمكن تحصيلها من إدارة الخدمات الإنسانية.

وأكلف بموجبه محاميّ أو ممثلي بدفع المال الذي قد يتوفر في يدي المحامي المذكور إلى قسم الخدمات الإنسانية، بعد خصم الرسوم القانونية والتكاليف العرضية لاستراداد الأموال المذكورة، أو أكبر مقدار من رصيد الأموال حسبما يكون ضروريا للإيفاء بمطالبة إدارة الخدمات الإنسانية. من المفهوم أن هذا التفويض لا رجوع فيه وأننى أنوي ان ألتزم قانونيا به.

كما أننى أوافق على إبلاغ مكتب المساعدة بالمقاطعة وأن أدفع فورًا إن توفر المال في يديّ.

من أجل تحقيق الغرض من هذه الاتفاقية، فإنني أفوض بموجبه كبير الكتاب في، أو أي وكيل لدى، والمحكمة التدوينية بولاية بنسلفانيا، أو أي مكان آخر، بعد تصديق إدارة الخدمات الإنسانية بولاية بنسلفينيا عقب الفصل أو التسوية بموجب الحق أو سبب الدعوى المذكور بأن المساعدات الطبية المدفوعة بشكل مؤقت لصالحي قد دُفعت بشكل خاطيء، بالمثول أمام المحكمة بالنيابة عني أو إصدار حكم ضدي مقابل مبلغ خمسة آلاف دولار (5000 دولار) وفقًا للائحة دعوى أو من دونها، والإفصاح عن الأغلاط القانونية، ودون وقف التنفيذ.

وأوافق كذلك على أنه إن كانت المطالبة بالمساعدات، كما حدد أعلاه، أقل من خمسة آلاف دولار أمريكي (5000 دولار)، فإنني أكون مسؤولا عن دفع المبلغ الأقل. تحصّل قيمة هذا الحكم مثل الأحكام الأخرى. أوافق كذلك على أنه يجوز بيع أملاكي العقارية بناء على أمر تنفيذ قضائي. وأسقط وأتنازل بجوجبه عن كافة التعويضات الناتجة عن أي أو كل قوانين تثمين، أو إيقاف، أو إعفاء صادرة من أي ولاية أو من الولايات المتحدة، تكون في حيز التنفيذ في الوقت الحالي أو تُمرر بعد ذلك.

(الختم الختم	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الشاهد:
		التاريخ: